

بارومتر الأعمال

أكتوبر - ديسمبر 2024

العدد 73



تقييم الأداء للفترة أكتوبر - ديسمبر 2024
والتوقعات للفترة يناير - مارس 2025
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

برعاية



THE BANK TO TRUST

بارومتر الأعمال

العدد 73 أكتوبر - ديسمبر 2024

المحتويات

- 6..... التقرير التفصيلي
- 6..... المنهجية
- 12..... مؤشر بارومتر الأعمال
- 12..... أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل
الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات
العينة
- 16.....
- 23..... ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية
- 27..... ملحق الجداول



برعاية



THE BANK TO TRUST

ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييماً دورياً يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2024)، وتوقعاته للربع (يناير-مارس 2025) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يوليو-سبتمبر 2024) والربع المناظر (أكتوبر-ديسمبر 2023). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2024).¹



تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

ارتفاع مؤشر أداء الأعمال مع تباين الأداء على مستوى القطاعات وبين الأحجام المختلفة للشركات وفقاً للحجم:

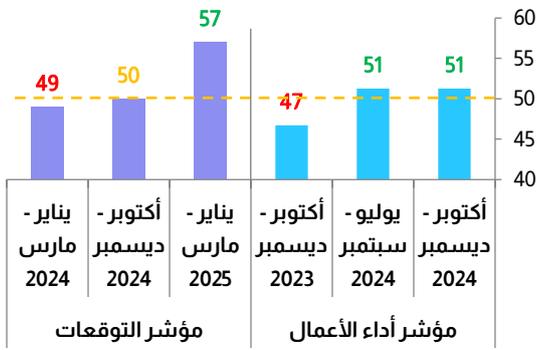
- ارتفاع مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة واستمرار انخفاضه للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقطاع:

- ارتفاع مؤشر الأداء لمعظم القطاعات الخدمية باستثناء الاتصالات
- استمرار انخفاض المؤشر لقطاع الصناعات التحويلية

التحديات:

- استمرار التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة والمياه كأبرز التحديات التي واجهت مجتمع الأعمال
- عودة تحديات سعر الصرف والمغالاة في رسوم الخدمات الحكومية

ارتفاع مؤشر التوقعات عن المستوى المحايد خلال الربع القادم

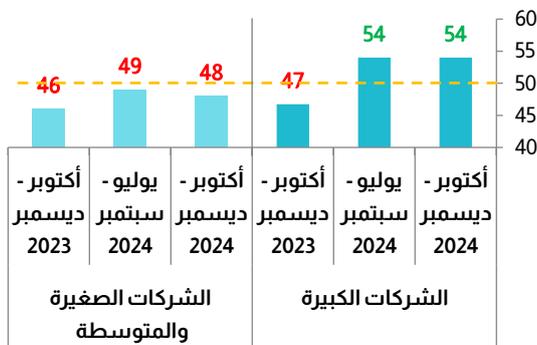


ارتفاع مؤشر أداء الأعمال ليعكس ارتفاع مؤشرات الإنتاج، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، وأسعار المنتجات النهائية، والأجور. وبالرغم من تحسن مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، واستغلال الطاقة الإنتاجية إلا أنها سجلت قيمة أقل من مثلتها في الربع السابق، فيما عدا مؤشر الصادرات، وهو ما حافظ على ارتفاع قيمة المؤشر الكلي للأعمال.

وفقاً للحجم:

ارتفاع مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة نتيجة لارتفاع مؤشرات الإنتاج والصادرات خلال الربع محل الدراسة، ومقارنة بالربع المناظر، وإن جاءت أقل من مثلتها في الربع السابق.

استمرار انخفاض مؤشر أداء الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة مما يعكس انخفاض مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات،

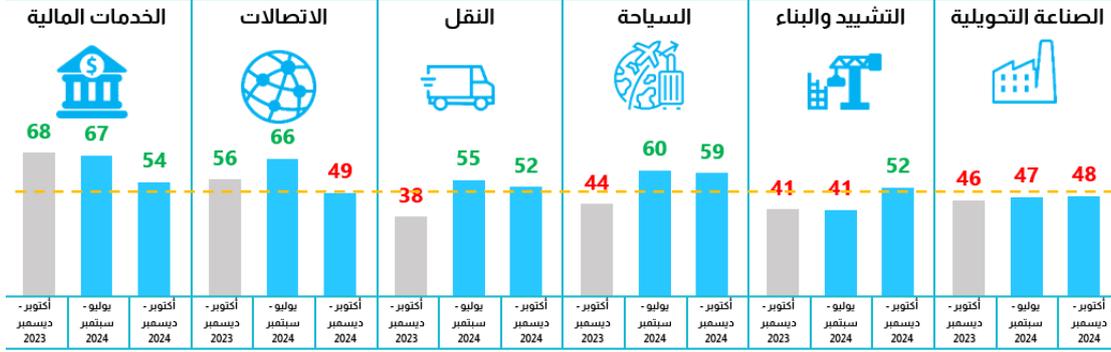


¹ تم جمع البيانات خلال الفترة من أول يناير وحتى منتصف فبراير 2025.

واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع محل الدراسة، ومقارنة بالربع السابق، وإن كانت أفضل من مثلتها في الربع المناظر في 2023، فيما عدا الصادرات التي تحسن أداؤها للربع الحالي مقارنة بالربعين السابق والمناظر

وفقا للقطاع:

ارتفع مؤشر الأداء لمعظم القطاعات الخدمية، وتحديدًا، **السياحة، والنقل، والخدمات المالية، والتشييد والبناء** وحقق قطاع **السياحة** أعلى قيم للمؤشر على مستوى كافة القطاعات.



بعد ارتفاع استمر نحو عام ونصف، انخفض مؤشر أداء الأعمال لقطاع **الاتصالات** وهو ما يُعزى إلى تراجع مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، واستغلال الطاقة الإنتاجية بصورة كبيرة على خلفية تباطؤ أنشطة المشروعات الحكومية ذات الصلة بالقطاع. علاوة على استمرار ارتفاع أسعار المدخلات، خاصة المستوردة، بسبب تحركات الدولار.

ارتفاع مؤشر أداء الأعمال لقطاع **التشييد والبناء** بعد تراجع له لنحو ثلاث سنوات ليعكس بوادر تعافي القطاع على إثر تنفيذ قانون الاتصالات الجديد.

استمر تراجع المؤشر لقطاع **الصناعات التحويلية** ليصبح أكثر القطاعات تدهورا خلال الربع محل الدراسة؛ مما يعكس استمرار تدهور مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، كما لا يزال القطاع يعاني من مشكلات على جانبي العرض والطلب بسبب التضخم، وارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة والمياه، فضلا عن اضطراب توريد المواد الخام المستوردة؛ بسبب التوترات التي شهدتها حركة الملاحة في البحر الأحمر واضطراب الشحن العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع الفوائد، ونقص التمويل، وعجز رأس المال العامل، والتأخر في صرف دعم الصادرات، وتعدد الأوعية الضريبية... الخ.

التحديات:

استمرت التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم في تصدر قائمة المعوقات بالنسبة **لكافة الشركات**؛ نظرا لما يسببه من معاناة لمجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب، ومطالبات مستمرة من جانب العمال برفع الأجور، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار، **بليه ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه التي تصدر** المعوقات التي تواجه قطاع النقل. ولا تزال إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية تحتل المرتبة الثالثة في قائمة المعوقات التي تواجه مجتمع الأعمال في الربعين الحالي والسابق.

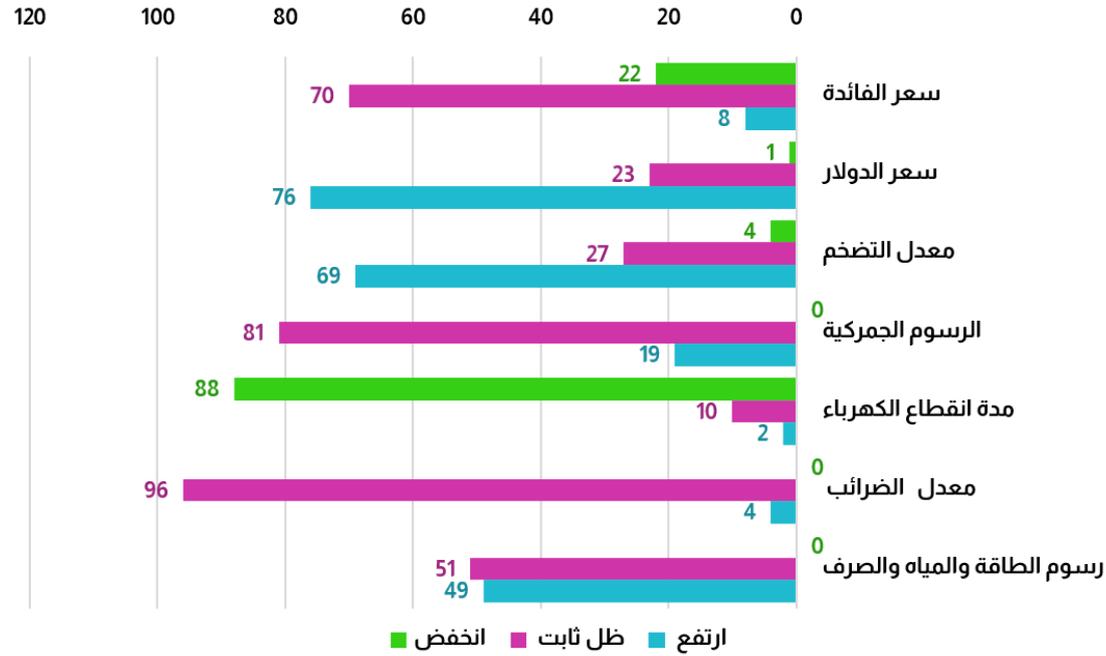
عودة تحديات **سعر الصرف** (خاصة في قطاعات **التشييد والبناء، الاتصالات، والصناعات التحويلية**)، **والمغالاة في رسوم الخدمات الحكومية** (خاصة في قطاع **النقل**) **للظهور مجددا** كمعوقات تواجه مجتمع الأعمال خلال **الربع الحالي**، بينما تراجع بشكل طفيف التحديات المرتبطة بغموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل، والمنظومة الضريبية.

وبوجه عام، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات **تفوق** تلك التي تواجه الشركات الكبيرة.

وأجمعت شركات العينة على أن معالجة ارتفاع معدلات التضخم تأتي على رأس الأولويات التي ينبغي العمل عليها، يليها تسهيل الإجراءات الحكومية. وجاء استمرار إصلاح المنظومة الضريبية على رأس أولويات قطاع الاتصالات، بينما تصدر خفض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية قائمة أولويات قطاع النقل.

ارتفاع كبير في مؤشر توقعات الأداء للربع (يناير-مارس 2025) مما يعكس التوقعات بارتفاع موسمي في مؤشر الأجور لكافة الشركات وتحسن مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الكبيرة في الربع القادم. بينما تتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات كافة مؤشرات الأداء على وضعها الحالي.

توقع شركات العينة ارتفاع سعر الصرف والتضخم، وانخفاض مدة انقطاع الكهرباء خلال الربع القادم.



أهم التطورات الاقتصادية الكلية:

- **عالمياً:** استقرار النمو العالمي عند معدلات أقل من مستوياته التاريخية وتعاقد المخاطر التي تحد من آفاق النمو في المستقبل.
- **محلياً:** ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليسجل 3.5% خلال الربع الأول من العام المالي 2025/2024، وجاء هذا التحسن مدفوعاً بالأداء الجيد للقطاعات الخدمية، فيما عدا قناة السويس التي تأثرت سلباً بالتوترات الجيوسياسية الإقليمية، وبوادر تعافي نمو ناتج الصناعات التحويلية، مما يستدعي العمل على استكمال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة.

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي، رئيس مجلس إدارة كل من تشاب - مصر للتأمين التابعة لمجموعة Chubb الأمريكية العالمية للتأمين، وتشاب مصر للتأمين على الحياة، ومجموعة بروميتيون للإطارات (بيرللي)، وكوكا كولا اتش بي سي - مصر، والمصرف المتحد

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

محمد لهيطة - المدير المالي والإداري	محمود محمد - باحث اقتصادي	د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي	أحمد حبشي - محلل بيانات	د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي	عبد الرحمن الإسحاقى - محلل بيانات	راما سعيد - اقتصادي أول
محمد عاطف - مساعد إداري	أحمد فتحي - باحث ميداني	رشا سيف - اقتصادي أول
حسين محمد - مساعد	حسام خاطر - باحث ميداني	أحمد داوود - اقتصادي
طارق عطيه - مساعد	محمد خاطر - باحث ميداني	محمد حسني - اقتصادي
محمد جمال - مساعد	ياسر سليم - مدير التحرير	ماريان عادل - اقتصادي
وليد إبراهيم - مساعد	فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى	سندس سمير - باحث اقتصادي
عمرو محمد - مساعد	إبراهيم الإيماني - مدير النظم والمعلومات	آية صالح - باحث اقتصادي
	وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية	إسراء عادل - باحث اقتصادي
	محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات	يوسف نصر - باحث اقتصادي

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



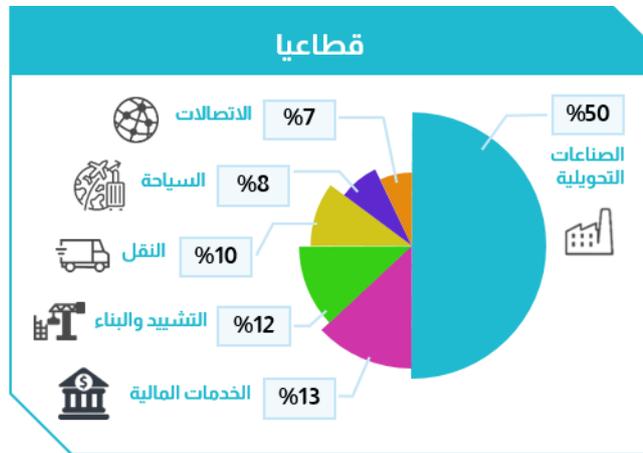
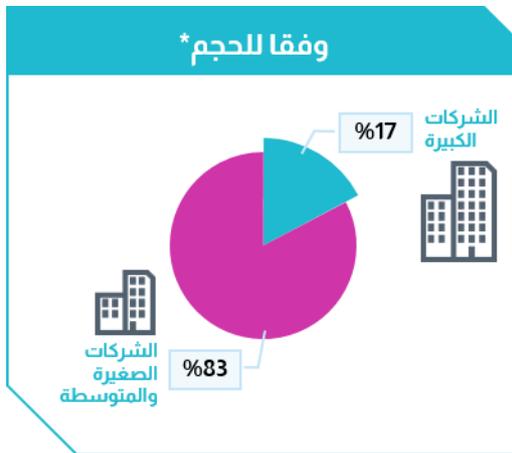
2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج



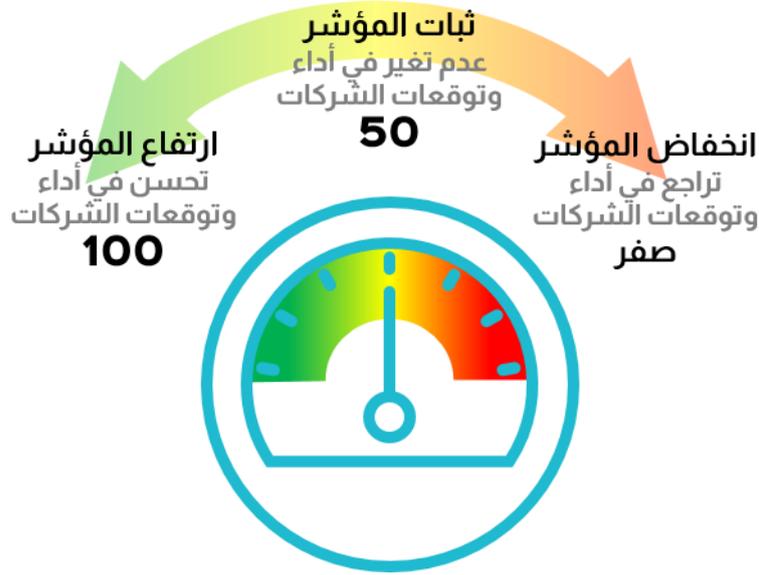
ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر منذ أكتوبر 2023، مما فاقم من هذه التحديات علاوة على تزايد المخاطر العالمية بسبب السياسات الحمائية وتداعياتها ؛ لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، وينتقل بعدها إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



عالمياً: استقرار النمو العالمي عند معدلات أقل من مستوياته التاريخية وتعاقد المخاطر التي تحد من آفاق النمو في المستقبل

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى استقرار معدل النمو العالمي عند 3.3% خلال عامي 2025 و 2026 مع استمرار التفاوتات الإقليمية؛ حيث عوض ارتفاع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية تراجعها في العديد من الاقتصادات الرئيسية الأخرى. ويشكل تعاقد معدلات الإنفاق الاستهلاكي السبب الأساسي وراء تزايد النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، بينما يرجع تباطؤ الاستهلاك في الصين إلى عدم استقرار قطاع العقارات واستمرار ضعف ثقة المستهلكين، كما تراجع النشاط الصناعي في الهند بالإضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو، مما أسفر عن تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الآسيوية والأوروبية.²

وعلى إثر تراجع حدة الصدمات غير المسبوقة التي شهدتها أسعار الطاقة وبعض السلع الغذائية إلى جانب التشديد النقدي، تستمر توقعات انخفاض معدل التضخم العام العالمي ليبلغ 4.2% في عام 2025، ومنه إلى 3.5% في عام 2026 متقاربا مع مستهدفات التضخم في الاقتصادات المتقدمة، وبوتيرة أكثر تباطؤاً في الدول الناشئة والنامية، وحذر في بدء التيسير النقدي من قبل العديد من البنوك المركزية.

وجاء تزايد المخاطر مدفوعاً بالتداعيات المتوقعة للسياسات التجارية، وتعاقد النزعة الحمائية التي من المؤكد أنها ستؤدي إلى انخفاض التجارة العالمية وتعطيل سلاسل التوريد، وتزايد الضغوط على الدول النامية التي تعاني من الأزمات بسبب ارتفاع مديونيتها. ويدعم التوقعات بتباطؤ وتيرة تراجع التضخم عالمياً السياسة المالية التوسعية في الولايات المتحدة، وتضخم أسعار الخدمات، فضلاً عن استمرار عدم الاستقرار السياسي في منطقة اليورو، والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وكلها مخاطر ستؤثر سلباً على تدفقات التجارة والاستثمار وسلاسل التوريد الدولية، ومن ثم ستحد من آفاق النمو المستقبلية. ويتطلب مواجهه هذه المخاطر تبني سياسات توازن ما بين كبح التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات.

سجل المؤشر المركب لمديري المشتريات العالمي (6.52 نقطة) في الربع الرابع من عام 2024 وهو ما يمثل نفس قيمته خلال الربع السابق لكنه أعلى بمقدار 1.9 نقطة عن نفس الربع من عام 2023. ولا يزال تحسن المؤشر المركب يعكس تحسن النشاط الخدمي، بينما تباطأ النشاط الصناعي نتيجة لتراجع الطلب خاصة التصدير بسبب تداعيات التعريفات الجمركية التي ستفرضها الولايات المتحدة الأمريكية (S&P).³

محلياً: اتخاذ معدل النمو الاقتصادي مسارا تصاعدياً خلال الربع الأول من العام المالي 2025/2024، مدفوعاً بالتحسن في أداء القطاعات الخدمية وبوادر تعافي الصناعات التحويلية

اتخذ معدل النمو الاقتصادي مسارا تصاعدياً خلال الربع الأول من العام المالي 2025/2024، مدفوعاً بالتحسن في أداء القطاعات الخدمية وبوادر تعافي الصناعات التحويلية، وهو ما يستدعي العمل على استكمال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة، بينما تحسن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، في حين تراجع إيرادات قناة السويس نتيجة التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

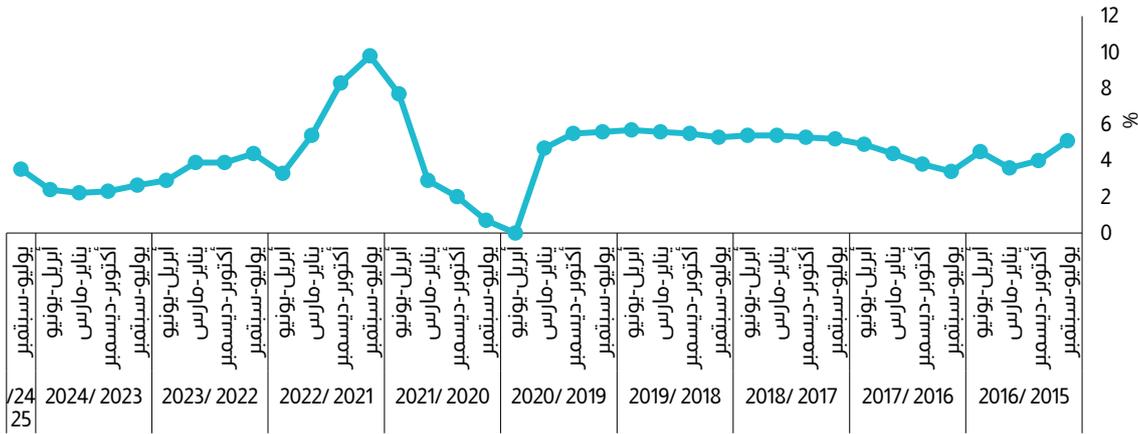
ويتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات التي تم إصدارها حول أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

International Monetary Fund (IMF). 2025. World Economic Outlook, January 2025.²
S&P Global. 2025. Monthly PMI Bulletin, January 2025.³

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

- سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 3.53% في الربع الأول من عام 2025/2024 (يوليو - سبتمبر 2024) متجاوزاً مثيله في الربعين السابق والمناظر. ويعود هذا التحسن في معدل نمو الناتج المحلي إلى استمرار الأداء الجيد لمعظم القطاعات الخدمية، باستثناء قناة السويس التي تعاني من استمرار التراجع بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة، كما ساهم في هذا التحسن أيضاً تحقيق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو موجب للربع الثاني على التوالي مقابل معدلات نمو سالبة خلال ذات الربع في العام المالي السابق،⁴ وذلك بعد تسهيل الإفراجات الجمركية لمستلزمات الإنتاج وتقديم حزم تسهيلات ضريبية وإصلاحات لتسهيل بيئة الأعمال.

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الأول 2025/2024)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

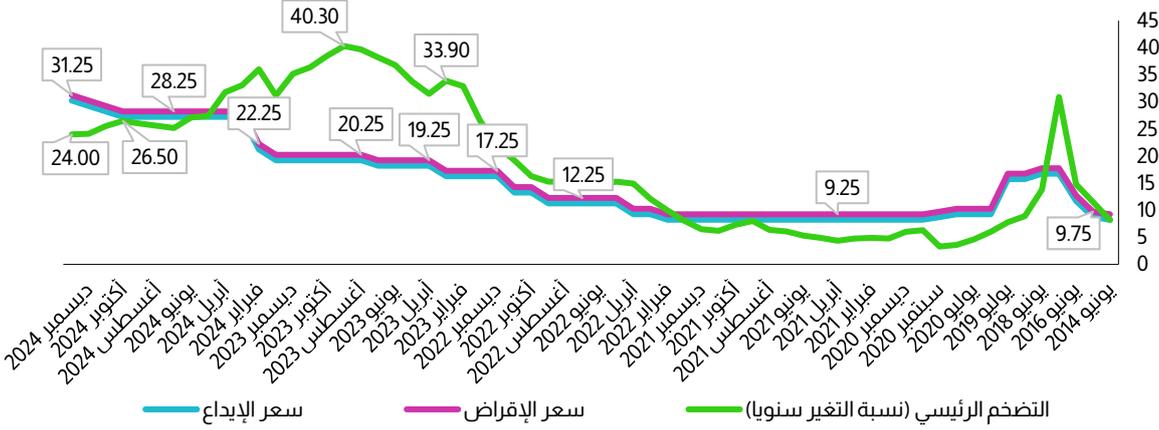
ثانياً: معدل التضخم

- استمر المعدل السنوي للتضخم للعام في التراجع للمرة الرابعة على التوالي من 26.5% في أكتوبر إلى 24.1% في ديسمبر 2024، ثم 24% في يناير 2025. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بزوال تأثير الصدمات التي دفعت التضخم لمستويات غير مسبوقه، وفي مقدمتها تحرير سعر الصرف، ورفع أسعار الفائدة في مارس 2024، وبالرغم من التراجع الملحوظ في معدلات التضخم إلا أن المعدل السنوي له (28.3) لعام 2024 لا يزال أعلى من مثيله خلال آخر عشر سنوات باستثناء عامي 2017 و2023.
- وفي ضوء تحسن توقعات التضخم واستمرار المسار الهبوطي له، على الأقل في الأجل المتوسط، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في آخر اجتماع لها في فبراير 2025 الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير؛ حيث استقر سعراً عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 27.25% و28.25% و27.75% على الترتيب، كما تقرر الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 27.75%⁵.

⁴ تصريحات صحفية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

⁵ البنك المركزي المصري، 2024. بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 20 فبراير 2025.

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية

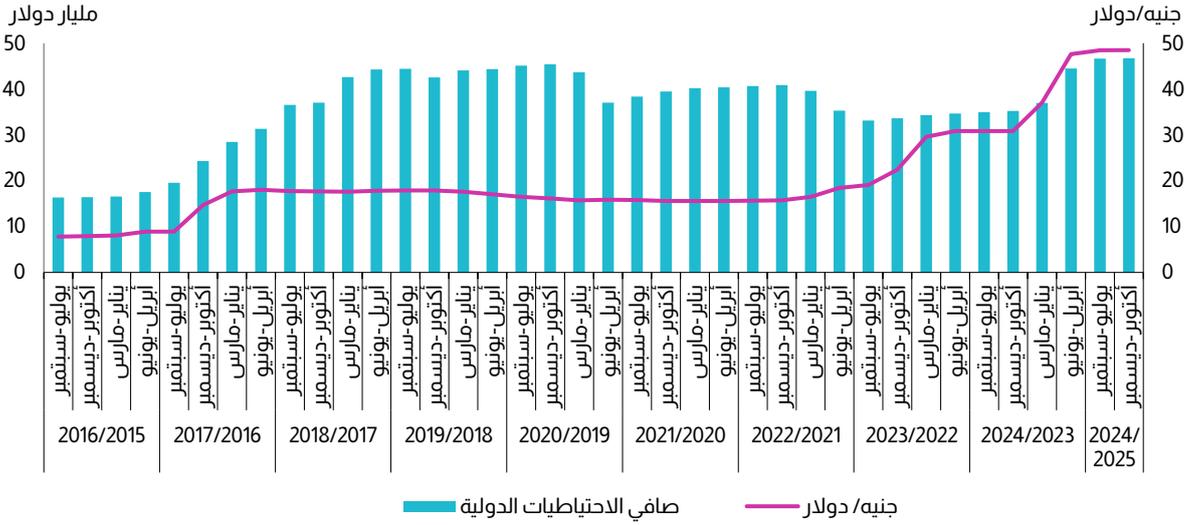


المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي حول اجتماع استثنائي للجنة السياسة النقدية في 6 مارس 2024؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

ثالثاً: المعاملات الخارجية

- **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من السنة المالية 2025/2024 عجزاً كلياً بلغ نحو 991.2 مليون دولار، وذلك مقابل فائض بلغ 228.8 مليون دولار في نفس الفترة من العام المالي السابق. **وساهم في تحقيق ذلك العجز:** تسجيل حساب المعاملات الجارية لعجز قدره 5.9 مليار دولار مقابل نحو 2.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري إلى 6.1 مليار دولار، وتراجع الفائض في ميزان الخدمات بنسبة 22.1% ليسجل 4.1 مليار دولار، وذلك انعكاساً لتراجع إيرادات قناة السويس بنسبة 61.2% محققة 931.2 مليون دولار مقارنة بنحو 2.4 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق (2023)، وذلك على خلفية التوترات الجيوسياسية في المنطقة.
- **وحد من تفاقم هذا العجز:** ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 84.4% لتصل إلى حوالي 8.3 مليار دولار مقابل نحو 4.5 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، بجانب زيادة الإيرادات من القطاع السياحي بنسبة 8.2% لتبلغ 4.8 مليار دولار مقابل 4.5 مليار دولار تقريباً في العام السابق.
- **ومن ناحية أخرى** سجلت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ حوالي 3.8 مليار دولار مقارنة بنحو 1.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، إذ سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق بلغ حوالي 2.7 مليار دولار، وتراجع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل 7.2% مسجلاً نحو 4.3 مليار دولار مقارنة بنحو 4.9 مليار دولار (البنك المركزي المصري 2025).
- **الدين الخارجي:** بلغت قيمة الدين الخارجي لمصر نحو 155.2 مليار دولار في الربع الأول للعام المالي 2025/2024 ارتفاعاً بنحو 2% عن قيمته في الربع السابق وتراجعاً بنحو 6% عن قيمته خلال نفس الربع من العام المالي السابق. واستمر صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي في تحقيق قيم موجبة للشهر الثامن على التوالي مسجلاً 603 مليار جنيه خلال يناير 2025 مسجلاً نمو بنحو 2% عن قيمته في ديسمبر 2024 ومقارنة بـ 869 مليار جنيه في يناير 2024 (البنك المركزي المصري 2024).
- **الاحتياطيات الدولية:** ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية إلى 47.265 مليار دولار بنهاية يناير 2025 وبذلك قد ارتفعت خلال الربع أكتوبر - ديسمبر 2024 بنحو 33% عن الربع المناظر مدفوعة باستثمارات رأس الحكمة ومشتريات الأجانب في البورصة. وفقد الجنيه خلال الربع أكتوبر - ديسمبر 2024 نحو 60% من قيمته مقارنة بنفس الربع من العام المالي السابق ليعكس الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في مارس 2024 (الشكل 3).

الشكل 3: صافي الاحتياطات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

رابعاً: المالية العامة

- انخفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-نوفمبر 2025/2024 إلى 3.28% مقابل 4.66% في الفترة المناظرة من العام السابق، ويرجع ذلك إلى نمو الإيرادات بنحو 36% عن نفس الفترة من العام المالي السابق لتسجل 828.1 مليار جنيه، بينما نمت المصروفات بنحو 9.9% فقط حيث سجلت نحو 1382.3 مليار جنيه خلال نفس الفترة نتيجة استمرار الضبط المالي.⁶
- وأعلن صندوق النقد الدولي عن التوصل إلى اتفاق مع مصر بشأن المراجعة الرابعة لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد، وهو ما سيتيح لمصر بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق الحصول على حوالي 1.2 مليار دولار، بعد أن نفذت حزمة من السياسات المتعلقة باستقرار الاقتصاد الكلي بداية من توحيد سعر الصرف في شهر مارس إلى تلبية الطلب المتراكم على النقد الأجنبي وتسهيل عمليات الاستيراد واحتواء التضخم.

⁶ وزارة المالية، 2024. التقرير المالي الشهري، يناير 2025.

مؤشر بارومتر الأعمال

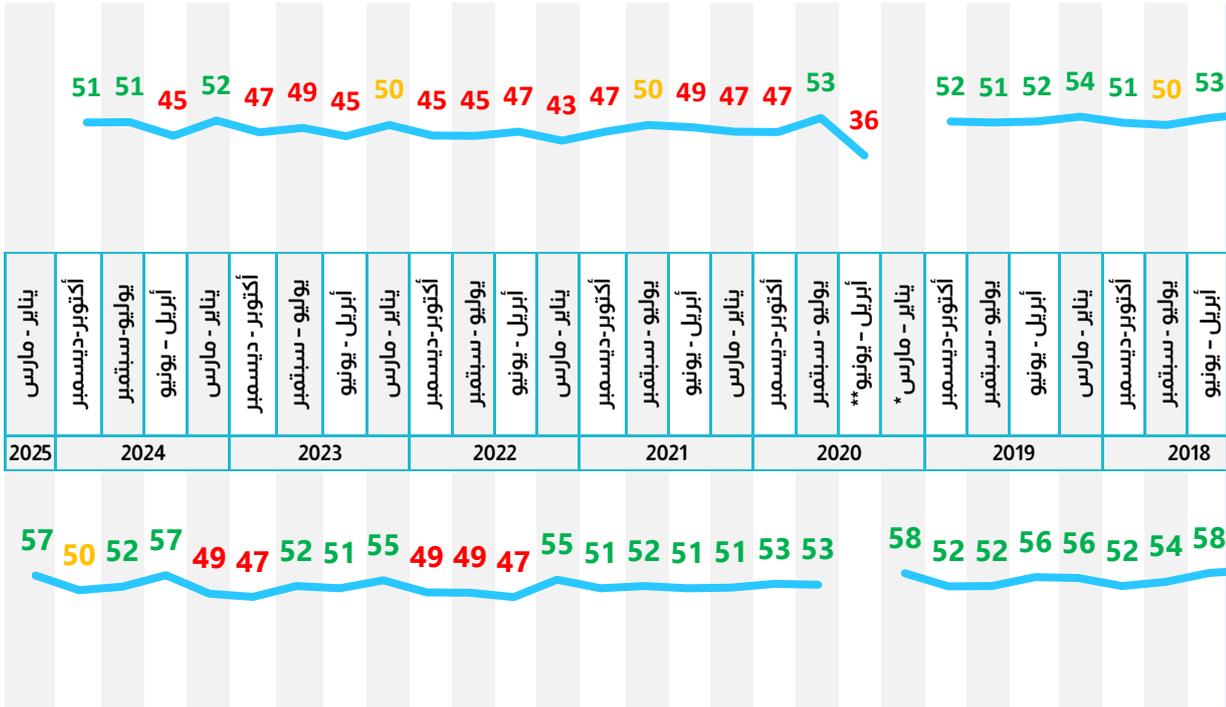
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

ارتفاع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، مع تباين الأداء على مستوى القطاعات وبين الأحجام المختلفة للشركات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

سجل مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (أكتوبر - ديسمبر 2024) ارتفاعاً بنقطة واحدة عن المستوى المحايد محققاً نفس قيم الربع السابق، وإن كان أفضل من الربع المناظر بمقدار 4 نقاط. ويعكس هذا الأداء ارتفاع مؤشرات الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية وأسعار المنتجات النهائية، والأجور عن المستوى المحايد للربع محل الدراسة. وبالرغم من تحسن إجمالي المؤشر مقارنة بالربع المناظر، إلا أن مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية سجلت قيماً أقل من مثيلتها في الربع السابق، فيما عدا مؤشر الصادرات وهو ما حافظ على ارتفاع قيمة المؤشر الكلي للأعمال عن المستوى المحايد (الشكل 1-1).

سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (يناير - مارس 2025) قيماً أعلى من المستوى المحايد، وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويعكس هذا الارتفاع التوقعات بارتفاع موسمي في مؤشر الأجور لكافة الشركات، وتحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الكبيرة خلال الربع القادم، بينما يتوقع ثبات كافة مؤشرات الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة (الشكل 2-1).



تطور المؤشر الإجمالي
الشكل 1-1: تقييم الأداء
الشكل 2-1: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.
* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.
** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

خلال الربع محل الدراسة، تجاوز مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة المستوى المحايد بـ 4 نقاط مسجلا نفس قيم الربع السابق، وإن كان أفضل من الربع المناظر، ويعكس هذا الأداء ارتفاع مؤشرات الإنتاج والصادرات عن المستوى المحايد لهذه الشركات خلال الربع محل الدراسة، ومقارنة بالربع المناظر، وإن كانت أقل من مثلتها في الربع السابق. بينما لا يزال مؤشر أداء الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة دون المستوى المحايد بنقطتين، وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة، وإن كان أفضل من الربع المناظر بنقطتين مما يعكس انخفاض مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية دون المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، ومقارنة بالربع السابق، وإن جاءت أفضل من مثلتها للربع المناظر في العام السابق، فيما عدا الصادرات التي تحسن أدائها للربع الحالي مقارنة بالربعين السابق والمناظر، ومع هذا لا تزال تسجل قيما أقل من المستوى المحايد (الشكل 3-1).

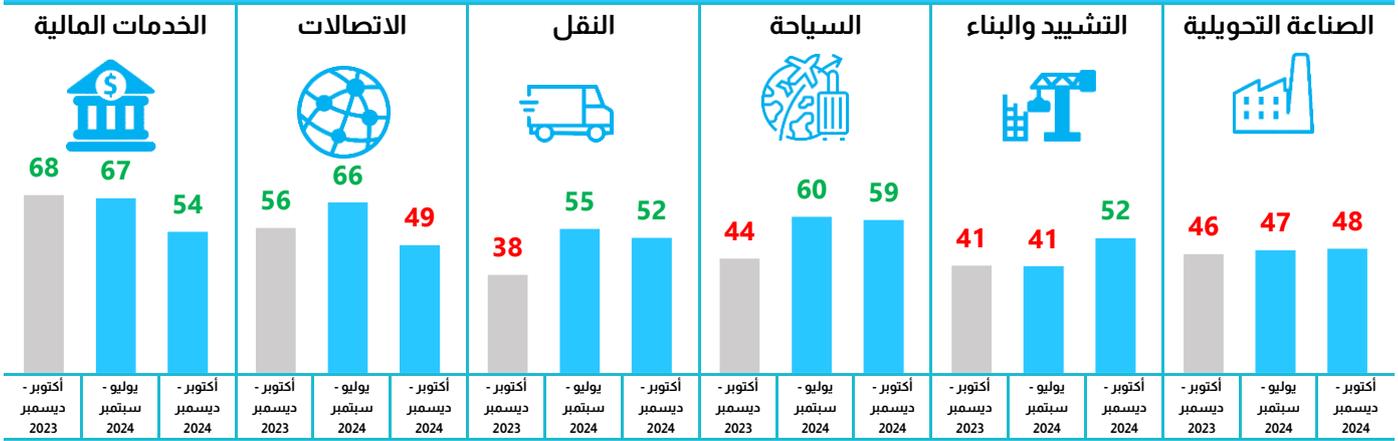
أما بالنسبة لمؤشر التوقعات، فقد تجاوزت كافة الشركات المستوى المحايد بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر، بينما غلب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الثبات على الوضع الحالي وتوقعت الشركات الكبيرة تحسن كافة المؤشرات الفرعية (الشكل 4-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

مقارنة بالربعين السابق والمناظر، ارتفع مؤشر الأداء لمعظم القطاعات الخدمية، باستثناء قطاع الاتصالات، متجاوزا المستوى المحايد، واستمر قطاع الصناعات التحويلية في التدهور خلال الربع محل الدراسة (الشكل 5-1).

الشكل 5-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

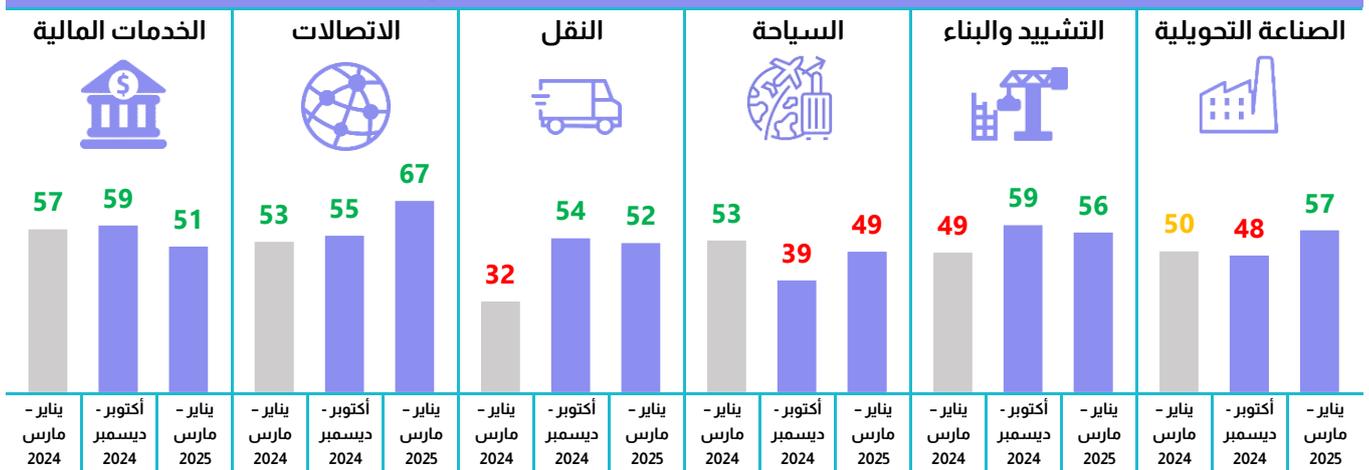
- وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:
 - كان أكثر القطاعات تدهورا هو قطاع **الصناعات التحويلية** والذي سجل قيما أقل من المستوى المحايد بنقطتين، وإن كان أفضل من الربعين السابق والمناظر، مما يعكس استمرار معاناة القطاع منذ الجائحة في 2020، واستمرار تدهور مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، كما لا يزال القطاع يعاني من مشكلات على جانبي العرض والطلب؛ فمن ناحية أدى التضخم إلى تراجع كل من القوة الشرائية والطلب، ومن ناحية أخرى استمرت تكاليف الإنتاج في الارتفاع لأسباب متعددة من أبرزها ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة والمياه، فضلا عن اضطراب توريد المواد الخام المستوردة بسبب التوترات التي شهدتها حركة الملاحة في البحر الأحمر، واضطراب الشحن العالمي، ودفع مبالغ إضافية للتخزين مع عدم وجود حاويات كافية، بالإضافة إلى ارتفاع الفوائد، ونقص التمويل، وعجز رأس المال العامل، والتأخر في صرف دعم الصادرات، فضلا عن تعدد الأوعية الضريبية، والمشكلات التي يعاني منها بعض شركات الصناعات الغذائية مع هيئة سلامة الغذاء، وصعوبة إجراءات الإدراج في القائمة البيضاء.
 - سجل قطاع **التشييد والبناء** خلال الربع محل الدراسة قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وأفضل من الربعين السابق والمناظر بـ 11 نقطة، ويُعزى ذلك إلى البدء في تنفيذ قانون المصالحات الجديد بشكل رسمي، مع إشارة الشركات إلى وجود بعض العقبات في اللائحة التنفيذية للقانون الجديد وجاري حاليا العمل على ضبطها، بالإضافة إلى الإقبال على الشراء في المنتجات والمدن الجديدة.
 - وسجل قطاع **السياحة** أفضل أداء محققا قيم أعلى من المستوى المحايد بـ 9 نقاط وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة، ولكن أفضل من الربع المناظر بـ 15 نقطة. وربما يُعزى ذلك إلى زيادة حركة السياحة الداخلية خلال الفترة محل الدراسة، وارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية، وإن كانت هذه الحجوزات تمت في فترات سابقة، مع زيادة الإقبال على حجوزات الطيران في هذه الفترة وارتفاع السياحة الخارجية بسبب موسم العمرة.
 - سجل قطاع **النقل** قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وأقل من الربع السابق بثلاث نقاط، وإن كان أفضل من الربع المناظر بـ 14 نقطة؛ ويرجع هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الحركة السياحية وتعافي قطاع التشييد والبناء.
 - سجل قطاع **الاتصالات** قيما أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة؛ متراجعا عن الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى تراجع مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، واستغلال الطاقة الإنتاجية بصورة كبيرة على خلفية تباطؤ أنشطة المشروعات الحكومية ذات الصلة بالقطاع، علاوة على استمرار ارتفاع أسعار المدخلات خاصة المستوردة بسبب تحركات الدولار.

- سجل قطاع **الخدمات المالية** قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وإن كان أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ارتفاع معدلات التداول إلى استقرار السياسات النقدية، ودخول استثمارات أجنبية في تلك الفترة واستحواد مستثمرين عرب على بعض الشركات وفتح أسواق خارجية .

وبينما تجاوز مؤشر التوقعات لقطاعات **الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، والنقل، والاتصالات، والخدمات المالية** المستوى المحايد، جاءت توقعات قطاع **السياحة** دون المستوى المحايد.

- سجل مؤشر التوقعات لقطاع **الصناعات التحويلية** قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى ثبات توقعات كل المؤشرات باستثناء مؤشر الأجور الذي شهد ارتفاعا كبيرا، ولذلك يستمر معظم القطاع على نفس معدلات الإنتاج، بالإضافة إلى ضعف السوق الداخلي مع ارتفاع التضخم، وضعف السوق الخارجي مع انخفاض تنافسية المنتجات المصرية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول المنافسة إقليميا.
- تجاوزت التوقعات حيال الربع القادم لقطاع **التشييد والبناء** المستوى المحايد بـ 6 نقاط، وهو أداء أقل من الربع السابق بثلاث نقاط، وإن كان أفضل من الربع المناظر بـ 7 نقاط، وذلك لتوقع البدء الفعلي في تنفيذ قانون التصالح وتسهيل استخراج التراخيص ومن ثم توقعات بزيادة الإنتاج والمبيعات وتوافر فرص للشركات في المناقصات الحكومية.
- جاءت أقل التوقعات حيال الربع القادم لقطاع **السياحة**، حيث سجل مؤشر توقعات القطاع قيما دون المستوى المحايد بنقطة واحدة، وإن كان أفضل من الربع السابق بـ 10 نقاط وأقل من الربع المناظر بـ 4 نقاط؛ ويرجع هذا الانخفاض في الأداء إلى توقعات بتراجع السياحة الداخلية مع تزامن دخول شهر رمضان وانخفاض السياحة الخارجية نتيجة الأحداث الجيوسياسية الحالية وتدهور قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية.
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع **النقل** خلال الربع القادم متفائلة، حيث سجل مؤشر توقعات القطاع قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وأقل من الربع السابق بنقطتين وإن كان أعلى من الربع المناظر بـ 20 نقطة، حيث تأثر القطاع بارتفاع مؤشر الأجور وإن كان لا يزال يعاني من الضعف نتيجة التوترات الجيو سياسية في المنطقة وضعف باقي القطاعات.
- وجاءت أفضل التوقعات لقطاع **الاتصالات؛ حيث تجاوزت قيم مؤشر توقعات القطاع** المستوى المحايد بـ 17 نقطة، كما جاءت أعلى من الربعين السابق والمناظر؛ وذلك نظرا لتوقع زيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات مع زيادة الاستثمار في المدن الجديدة وفتح أسواق خارجية جديدة مع التسويق الجيد في الخارج.
- تجاوزت قيم مؤشر التوقعات لقطاع **الخدمات المالية** المستوى المحايد بنقطة واحدة، وجاءت أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع مؤشر الأجور، مع توقعات سلبية بسبب تأثر القطاع بالتوترات الإقليمية الراهنة، وانخفاض عدد ساعات العمل بالبورصة خلال شهر رمضان (الشكل 1-6).

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

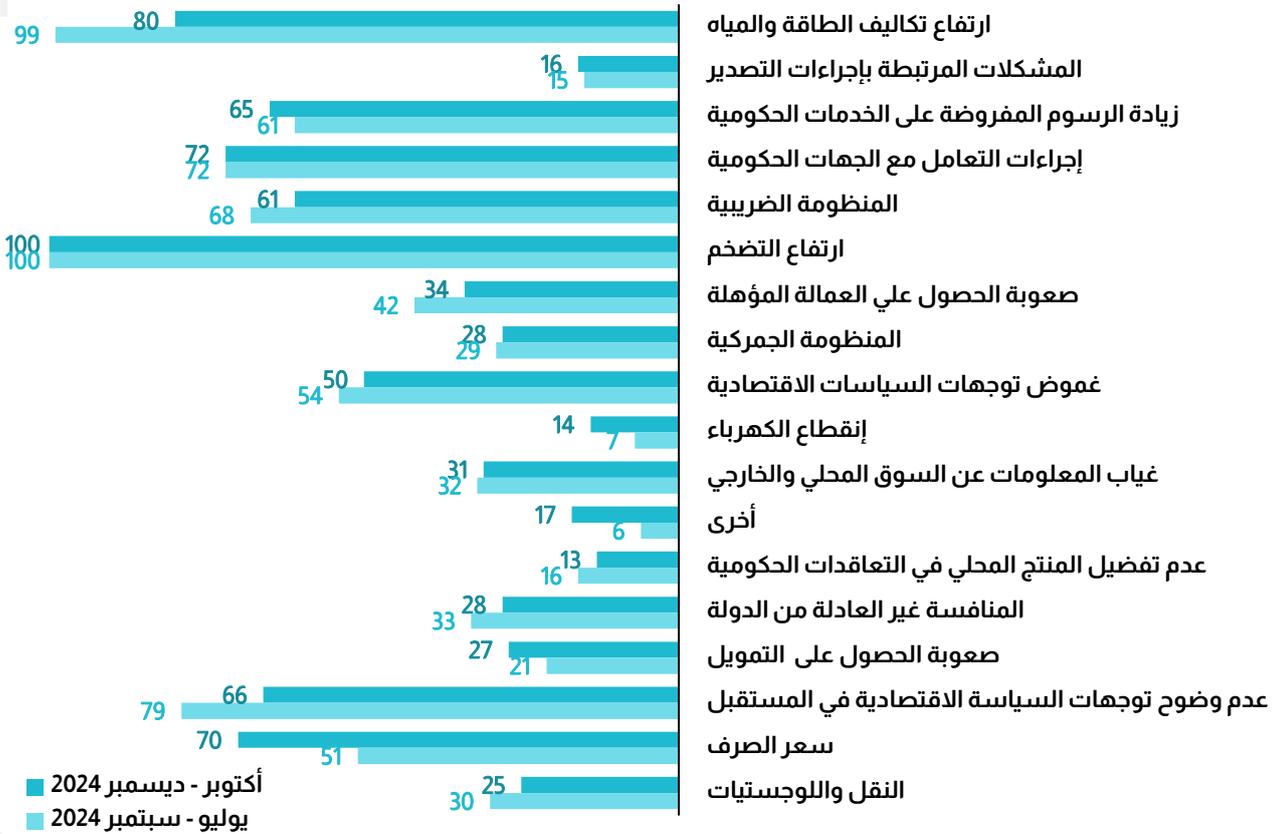


ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

استمرار ارتفاع التضخم، والزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه، يليها تحديات إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، تمثل أكبر معوقات واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة
يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر -ديسمبر 2024)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمرت **التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم** في تصدرها لقائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظراً لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب، ومطالبية العمال برفع الأجور بصورة مستمرة، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي **ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه** في المرتبة الثانية حيث إن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة للأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والأنشطة الإنتاجية بوجه عام مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. واستمرت **تحديات إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية** في المرتبة الثالثة؛ حيث تسببت في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة بطء الإجراءات والروتين وتعامل الموظفين مع كثرة موظفي الضبطية القضائية في كافة الجهات الحكومية مما نتج عنه دفع مصروفات غير رسمية. وجاءت **تحديات سعر الصرف** في المرتبة الرابعة حيث تسببت في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات وعدم القدرة على المنافسة. ويأتي **غموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل** في المرتبة الخامسة لأن مجتمع الأعمال لا يستطيع بناء خطط مستقبلية في ظل غياب الرؤية الاقتصادية طويلة الأجل وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والديون.



الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.
ملاحظة: تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة الواحدة اختيار أكثر من معوق.

وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع الحالي مع الربع السابق، يُلاحظ عودة تحديات سعر الصرف (خاصة في قطاعات التشييد والبناء، والاتصالات، والصناعات التحويلية) والمغالاة في رسوم الخدمات الحكومية (خاصة قطاع النقل) للظهور مجدداً. بينما تراجعت بشكل طفيف التحديات المرتبطة بغموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل والمنظومة الضريبية.

1-1-2 المعوقات وفقاً لحجم الشركات

تصدر ارتفاع معدلات التضخم قائمة المعوقات لكافة الشركات بينما اتسم ترتيب باقي المعوقات بالتباين؛ حيث جاءت إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية في المرتبة الثانية للشركات الكبيرة، يليها ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه، ثم تحديات سعر الصرف، يليه غموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل.

في حين جاء ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه في المرتبة الثانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، يليه إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وتحديات سعر الصرف، ثم غموض توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل.

وبشكل عام، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة مجموعة أكبر من التحديات مقارنة بتلك التي تواجه الشركات الكبيرة.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر - ديسمبر 2024)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

اتسم ترتيب المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية بالتباين؛ فبينما تصدر التضخم أشد المعوقات التي تواجه قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والاتصالات، وجاء ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه في مقدمة المعوقات بالنسبة لقطاع النقل، جاءت التحديات المرتبطة بغموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل في مقدمة المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات المالية (الشكل 3-2).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
33	41	100	73	62	88	ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه
53	48	88	52	54	62	زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
49	93	56	79	65	68	إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
0	14	0	0	0	27	المشكلات المرتبطة بإجراءات التصدير
42	86	24	64	44	63	المنظومة الضريبية
27	31	12	27	13	41	صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة
44	100	94	100	100	100	ارتفاع التضخم
0	21	44	12	0	38	المنظومة الجمركية
31	79	29	24	50	51	تخبط السياسات الاقتصادية
9	17	0	6	15	15	انقطاع الكهرباء
7	24	9	6	27	42	غياب المعلومات عن السوق المحلي والخارجي
53	0	59	0	0	10	أخرى
100	34	71	15	42	68	غموض توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل
0	66	12	18	12	32	صعوبة الحصول على التمويل
4	34	12	27	10	31	النقل واللوجستيات
20	93	32	61	96	69	سعر الصرف
0	21	0	6	17	15	عدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية
9	38	6	0	81	21	المنافسة غير العادلة من الدولة

الشكل 3-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

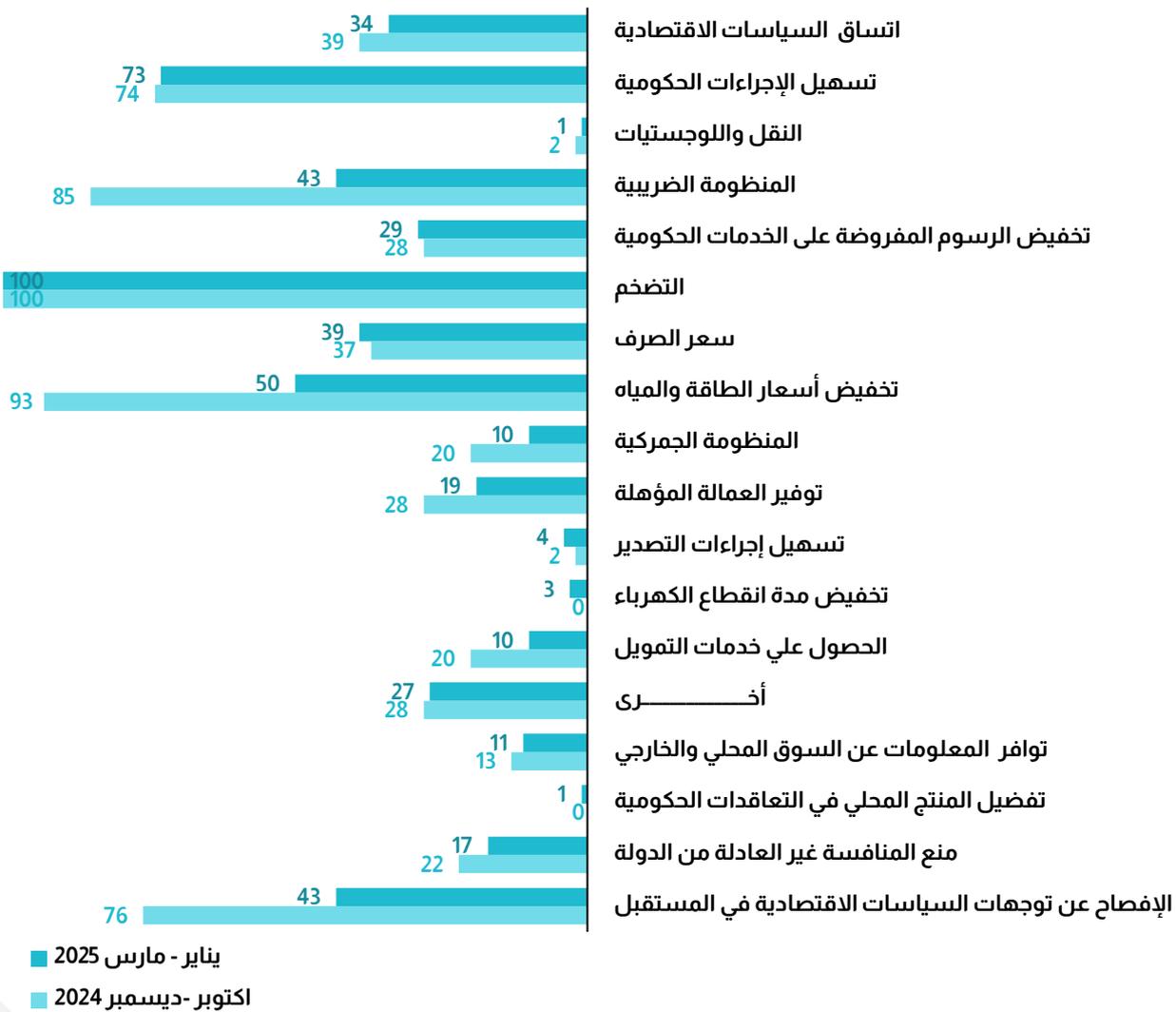


المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات: الحد من زيادة معدلات التضخم، والمزيد من تسهيل الإجراءات الحكومية، وإعادة النظر في رفع أسعار الطاقة والمياه، واستمرار جهود حل مشكلات المنظومة الضريبية.

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، تليها ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية لما يتسبب فيه صعوبة هذه الإجراءات من معاناة لمجتمع الأعمال في التعامل مع الجهات الحكومية المختلفة، ومراجعة أسعار الطاقة والمياه؛ حيث ترتفع على فترات متقاربة تصل إلى مرتين على الأقل في كل عام، مما يتسبب في ارتفاع التكاليف وتراجع حجم الأعمال، يليها ضرورة استمرار العمل على حل مشكلات المنظومة الضريبية، ومنع الازدواج الضريبي، وإيقاف الفحص بأثر رجعي لسنوات سابقة (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال
في مصر
(مؤشر
مطبع وفقا
لأهمية
الأولويات)

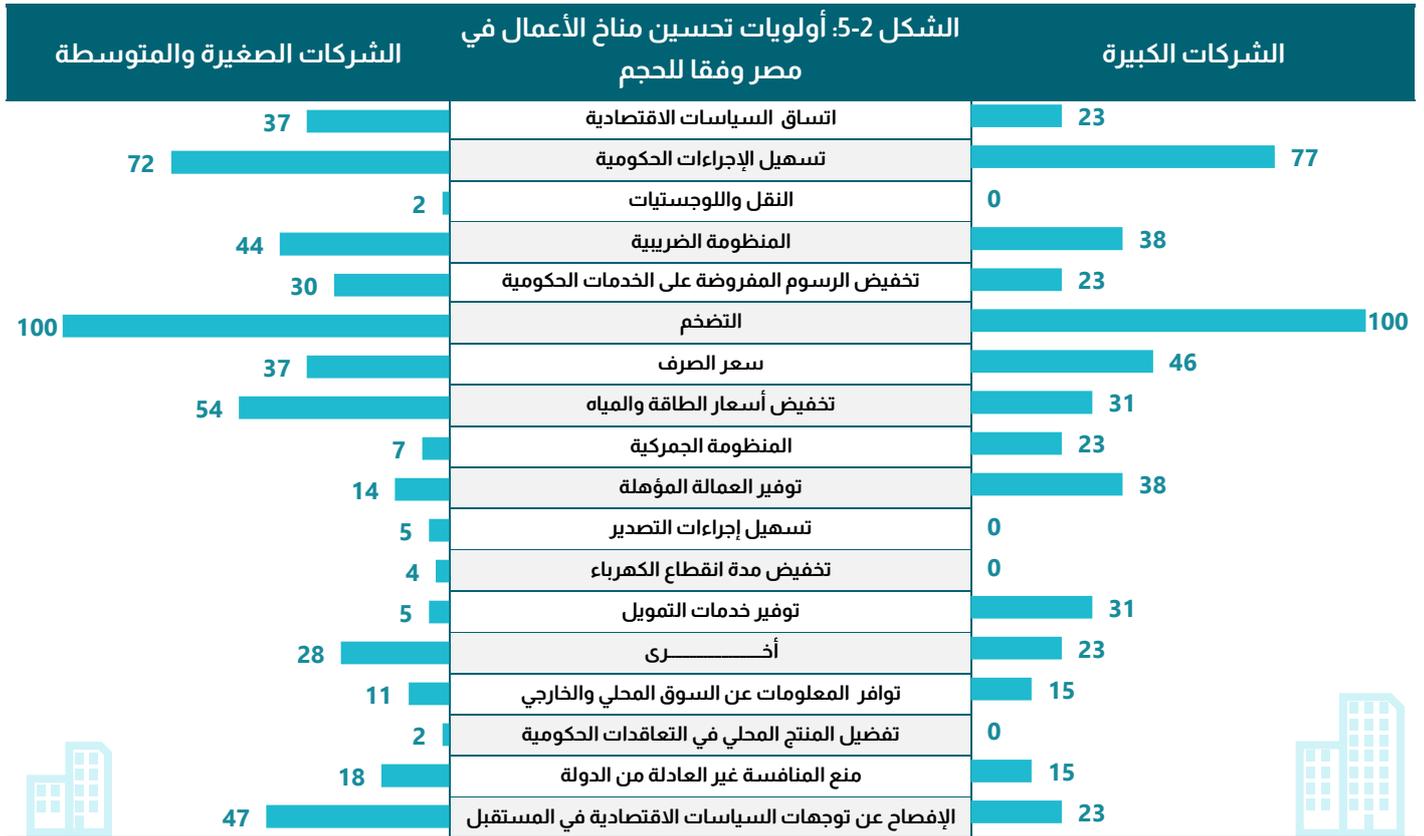


المصدر: نتائج الاستبيان.

1-2-2 الأولويات وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

تصدر إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع التضخم رأس الأولويات، يليه تسهيل الإجراءات الحكومية بالنسبة لكافة الشركات، بينم اتسم ترتيب باقي الأولويات بالتباين؛ فبينما جاءت تحديات سعر الصرف في المرتبة الثالثة للشركات الكبيرة، جاء إيجاد حلول للمشكلات المرتبطة بالمنظومة الضريبية وتوفير العمالة المؤهلة في المرتبة الرابعة. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد احتل تخفيض أسعار الطاقة المرتبة الثالثة، وجاء الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل في المرتبة الرابعة (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2-2 الأولويات وفقاً للقطاعات الاقتصادية

إجماع قطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة على أن إيجاد حلول لمعالجة التضخم يأتي في مقدمة الأولويات بينما تصدر الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل قائمة أولويات قطاع الخدمات المالية، في حين تصدرت ضرورة تحسين أداء المنظومة الضريبية أولويات قطاع الاتصالات، وجاء تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية على رأس الأولويات لقطاع النقل (الشكل 6-2).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
42	0	13	11	45	32	اتساق السياسات الاقتصادية
42	57	63	33	64	71	تسهيل الإجراءات الحكومية
0	0	0	0	0	3	النقل واللوجستيات
50	100	13	56	18	24	المنظومة الضريبية
25	0	100	11	0	21	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
42	71	25	100	100	100	التضخم
25	71	25	22	36	29	سعر الصرف
8	0	88	67	9	53	تخفيض أسعار الطاقة والمياه
0	0	38	0	0	11	المنظومة الجمركية
17	29	0	22	0	18	توفير العمالة المؤهلة
0	0	0	0	0	8	تسهيل إجراءات التصدير
8	0	0	0	0	3	تخفيض مدة انقطاع الكهرباء
0	0	0	0	0	18	توفير خدمات التمويل
33	0	38	0	18	26	أخرى
0	14	0	0	0	18	توافر المعلومات عن السوق المحلي والخارجي
8	0	0	0	0	0	تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية
0	0	0	0	82	8	منع المنافسة غير العادلة من الدولة
100	0	50	11	9	32	الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل

الشكل 6-2 الأولويات وفقاً للقطاعات الاقتصادية

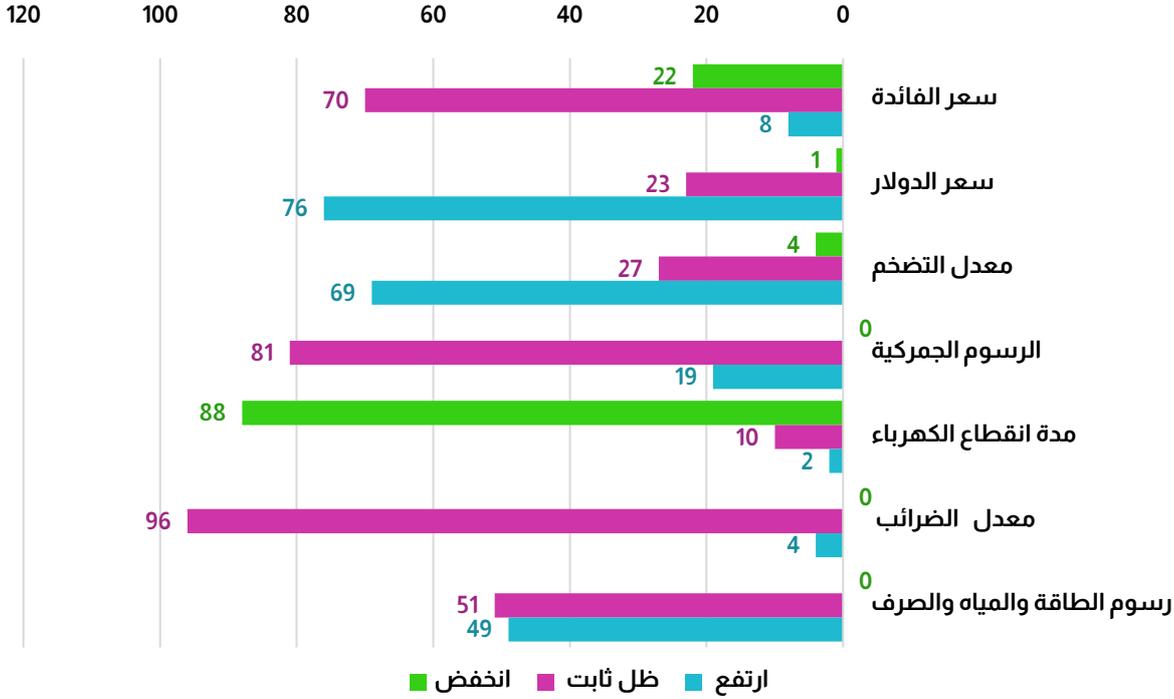


المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعات بارتفاع سعر الصرف والتضخم وتوقعات بانخفاض مدة انقطاع الكهرباء

توقع 76% من شركات العينة ارتفاع سعر الصرف، بينما توقع 88% منها انخفاض مدة انقطاع الكهرباء، وتوقع 69% ارتفاع معدل التضخم، بينما غلب الثبات على التوقعات لباقي المتغيرات (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:
توقعات
مجتمع
الأعمال لأوجه
التحسن بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة حالياً
(وفقاً للتوزيع
التكراري
لشركات
العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

ارتفاع مؤشرات تقييم الأداء عن المستوى المحايد للشركات الكبيرة، وانخفاضها للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة

ارتفعت بشكل كبير كافة مؤشرات الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجلت جميعها قيماً أعلى من المستوى المحايد، وسجلت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من الربع السابق وإن كانت أفضل من الربع المناظر، بينما سجل مؤشر الصادرات والمخزون السلعي قيماً أفضل من الربعين السابق والمناظر باستثناء المخزون السلعي الذي سجل قيماً أقل من الربع المناظر بـ 9 نقاط.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة فقد سجلت خلال الربع محل الدراسة قيماً أقل من المستوى المحايد في جميع المؤشرات؛ حيث سجلت مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، واستغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من الربع السابق، وإن كانت أفضل من الربع المناظر. بينما سجل مؤشر الصادرات قيماً أفضل من الربعين السابق والمناظر، في حين تراجع مؤشر المخزون السلعي دون المستوى المحايد بـ 5 نقاط، وإن كان أعلى من الربع السابق بنقطتين، إلا أنه أقل من الربع المناظر بـ 6 نقاط.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للجدول			الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء			
49	أكتوبر - ديسمبر 2024	الإنتاج	أكتوبر - ديسمبر 2024	61
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	63
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	40
49	أكتوبر - ديسمبر 2024	المبيعات المحلية	أكتوبر - ديسمبر 2024	52
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	65
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	36
49	أكتوبر - ديسمبر 2024	الصادرات	أكتوبر - ديسمبر 2024	65
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	57
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	50
49	أكتوبر - ديسمبر 2024	استغلال الطاقة الإنتاجية	أكتوبر - ديسمبر 2024	61
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	63
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	40
45	أكتوبر - ديسمبر 2024	المخزون السلعي*	أكتوبر - ديسمبر 2024	53
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	46
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	62

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع مؤشري المنتجات النهائية والأجور لكافة الشركات عن المستوى المحاييد

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية المستوى المحاييد للشركات الكبيرة بقيم أعلى من الربع السابق بثلاث نقاط، وإن كان أقل من الربع المناظر بـ 14 نقطة، كما ارتفع مؤشر الأجور محققا نفس قيم الربع المناظر، ولكنه جاء أقل من الربع السابق بـ 4 نقاط، بينما سجل مؤشر أسعار المدخلات تحسنا طفيفا محققا قيم أفضل من الربعين السابق والمناظر.

وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيما أقل من الربعين السابق والمناظر مدفوعا بانخفاض في مؤشر الأجور مقارنة بالربعين السابق والمناظر، بينما سجل مؤشر المدخلات قيما مقارنة للربع السابق، وإن كانت أفضل من الربع المناظر بـ 19 نقطة (الشكل 2-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
	الفترة	المؤشر	التقييم	
62 63 76	أكتوبر - ديسمبر 2024	62	أسعار المنتجات النهائية	62
	يوليو - سبتمبر 2024	59		59
	أكتوبر - ديسمبر 2023	76		76
20 21 1	أكتوبر - ديسمبر 2024	23	أسعار المدخلات*	23
	يوليو - سبتمبر 2024	15		15
	أكتوبر - ديسمبر 2023	6		6
54 61 58	أكتوبر - ديسمبر 2024	63	الأجور	63
	يوليو - سبتمبر 2024	67		67
	أكتوبر - ديسمبر 2023	63		63

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

تجاوز مؤشر التشغيل المستوى المحاييد لكافة الشركات

على مستوى الشركات الكبيرة، سجل مؤشر الاستثمار خلال الربع محل الدراسة قيما أعلى من المستوى المحاييد والربع المناظر، وإن كان أقل من الربع السابق بنقطتين، في حين تجاوز مؤشر التشغيل المستوى المحاييد بثلاث نقاط بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر.

بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد حقق مؤشر الاستثمار قيم المستوى المحاييد، وأفضل من الربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة، بينما ارتفع مؤشر التشغيل عن المستوى المحاييد بنقطة واحدة، وجاء أفضل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
	الفترة	المؤشر	التقييم	
50 49 49	أكتوبر - ديسمبر 2024	52	الاستثمار	52
	يوليو - سبتمبر 2024	54		54
	أكتوبر - ديسمبر 2023	51		51
51 47 49	أكتوبر - ديسمبر 2024	53	التشغيل	53
	يوليو - سبتمبر 2024	50		50
	أكتوبر - ديسمبر 2023	51		51

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-3 توقعات الأداء

توقعات بارتفاع مؤشرات أداء الشركات الكبيرة خلال الربع القادم، وبثبات معظم مؤشرات الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة

جاءت توقعات الشركات الكبيرة حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية في الربع (يناير - مارس 2025): أعلى من المستوى المحايد وأفضل من الربعين السابق والمناظر، بينما جاءت التوقعات لمؤشر المخزون السلعي أعلى من المستوى المحايد بـ 10 نقاط وأفضل من الربع السابق بـ 17 نقطة، وإن كانت أقل من الربع المناظر بـ 7 نقاط.

وسجلت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة لمؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية قيما أعلى من المستوى المحايد وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة، وأفضل من الربع المناظر، بينما سجلت التوقعات لمؤشري الصادرات والمخزون السلعي قيما أعلى من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر (الشكل 4-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحدج - التوقعات		الشركات الكبيرة	
52	يناير- مارس 2025	الإنتاج 	يناير- مارس 2025	62	
53	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	57	
42	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	35	
52	يناير- مارس 2025	المبيعات المحلية 	يناير- مارس 2025	60	
53	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	57	
41	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	32	
58	يناير- مارس 2025	الصادرات 	يناير- مارس 2025	60	
51	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	56	
51	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	50	
52	يناير- مارس 2025	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يناير- مارس 2025	62	
53	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	57	
42	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	35	
54	يناير- مارس 2025	المخزون السلعي* 	يناير- مارس 2025	60	
46	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	43	
48	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	67	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بارتفاع أسعار المنتجات النهائية والأجور عن المستوى المحايد

تتوقع كافة الشركات ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية عن المستوى المحايد، بنفس قيم الربع السابق، وإن كانت أقل من الربع المناظر، كما تتوقع ارتفاع مؤشر الأجور بصورة كبيرة ليحقق قيما أكبر من الربعين السابق والمناظر. وتتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ارتفاع مؤشر أسعار المدخلات عن المستوى المحايد بقيم أفضل من الربع السابق والمناظر، بينما تتوقع الشركات الكبيرة انخفاض مؤشر أسعار المدخلات عن المستوى المحايد والربع السابق بثلاث نقاط، وارتفاعه عن الربع المناظر بنفس قيمت (الشكل 5-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يناير- مارس 2025	أكتوبر- ديسمبر 2024	يناير- مارس 2024	يناير- مارس 2025	
61	يناير- مارس 2025	أَسْعار المَنتجات النَهاية	يناير- مارس 2025	59	
61	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	59	
75	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	85	
28	يناير- مارس 2025	أَسْعار المدخلات*	يناير- مارس 2025	26	
22	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	29	
6	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	0	
84	يناير- مارس 2025	الأجور	يناير- مارس 2025	96	
52	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	50	
77	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	85	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر الاستثمار وارتفاع مؤشر التشغيل لكافة الشركات

تتوقع الشركات الكبيرة ثبات مؤشر الاستثمار عند قيم الربع السابق متجاوزة المستوى المحايد، والربع المناظر بنقطة واحدة، وارتفاع مؤشر التشغيل عن المستوى المحايد بـ 8 نقاط وعن الربعين السابق والمناظر بـ 7 نقاط.

تتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الاستثمار مع الربع السابق عند المستوى المحايد ودون الربع المناظر بنقطة واحدة، بينما تتوقع ارتفاع مؤشر التشغيل عن المستوى المحايد بثلاث نقاط بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يناير- مارس 2025	أكتوبر- ديسمبر 2024	يناير- مارس 2024	يناير- مارس 2025	
50	يناير- مارس 2025	الاستثمار	يناير- مارس 2025	51	
50	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	51	
51	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	50	
53	يناير- مارس 2025	التشغيل	يناير- مارس 2025	58	
51	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	51	
50	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	51	

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول 1م: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2024)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع التشييد والبناء			قطاع الصناعة التحويلية		
	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير
الإنتاج	60	25	أقل	49	36	أقل	50	38	أقل	59	77	أقل	52	14	أقل	48	38	أقل
البيعتات المحلية	60	25	أقل	25	75	أعلى	25	50	أقل	83	0	أقل	21	50	أقل	43	37	أقل
الصادرات	-	-	-	100	0	أعلى	-	100	-	50	0	أقل	-	-	-	51	29	أقل
المحزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47	28	أقل
مستوى استغلال الطاقة	60	25	أقل	36	50	أقل	38	13	أقل	77	0	أقل	30	70	أقل	46	38	أقل
الأرباح	50	0	أقل	67	0	أقل	50	50	أقل	57	0	أقل	75	25	أقل	63	7	أقل
أسعار المنتجات النهائية	-	-	-	11	0	أقل	13	88	أقل	30	0	أقل	43	57	أقل	22	2	أقل
أسعار المدخلات الوسيطة	52	0	أقل	67	0	أقل	50	50	أقل	55	0	أقل	83	17	أقل	56	0	أقل
مستوى الأجور	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7	78	أقل
المحذرات الأساسية	50	0	أقل	50	0	أقل	100	0	أقل	47	10	أقل	90	0	أقل	50	2	أقل
الاستثمار	48	6	أقل	94	0	أقل	13	75	أقل	50	8	أقل	50	0	أقل	52	7	أقل
النشغيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7	80	أقل

جدول 2م: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2025)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع التشييد والبناء			قطاع الصناعة التحويلية		
	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ¹	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير
الإنتاج	37	56	أقل	73	0	أقل	38	63	أقل	38	50	أقل	47	20	أقل	58	0	أقل
البيعتات المحلية	37	56	أقل	73	0	أقل	38	63	أقل	38	50	أقل	47	20	أقل	58	0	أقل
الصادرات	-	-	-	100	0	أعلى	100	0	أعلى	33	0	أقل	50	0	أقل	58	14	أقل
المحزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56	28	أقل
مستوى استغلال الطاقة	37	56	أقل	73	0	أقل	38	63	أقل	38	50	أقل	47	20	أقل	58	0	أقل
الأرباح	50	0	أقل	73	0	أقل	38	63	أقل	52	0	أقل	92	8	أقل	69	10	أقل
أسعار المنتجات النهائية	-	-	-	11	0	أقل	13	88	أقل	13	0	أقل	14	86	أقل	33	0	أقل
أسعار المدخلات الوسيطة	94	0	أقل	100	0	أقل	67	0	أقل									
مستوى الأجور	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50	50	أقل
المحذرات الأساسية	50	0	أقل	100	0	أقل	100	0	أقل	52	0	أقل	92	8	أقل	50	2	أقل
الاستثمار	53	0	أقل	88	13	أقل	53	0	أقل	50	8	أقل	50	0	أقل	54	0	أقل
النشغيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	14	55	أقل

1. مثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2. مملو المتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. الأطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملمحة.

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2024)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
الإنتاج	30	39	32	49	50	27	23
المبيعات المحلية	30	37	33	49	32	41	27
الصادرات	32	32	36	49	50	42	8
المخزون	37	40	23	45	31	31	38
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	30	39	32	49	50	27	23
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	40	57	3	62	41	55	5
أسعار المدخلات الوسيطة	75	22	3	20	71	29	0
مستوى الأجور	14	86	0	54	41	59	0
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	1	97	2	50	9	91	0
التشغيل	7	88	5	51	18	73	9

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (يناير - فبراير - مارس 2025)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
الإنتاج	29	48	23	52	50	32	18
المبيعات المحلية	29	46	25	52	45	36	18
الصادرات	36	54	11	58	50	25	25
المخزون	10	67	23	54	8	54	38
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	29	48	23	52	50	32	18
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	38	61	1	61	32	68	0
أسعار المدخلات الوسيطة	61	39	0	28	65	35	0
مستوى الأجور	82	18	0	84	95	5	0
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	1	97	2	50	5	95	0
التشغيل	10	90	0	53	27	73	0

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.